شركة سوق دبي المالي تُسجل ارتفاعاً نسبته 17% في صافي أرباح الربع الأول من العام 2022 إلى 27.5 مليون درهم

- **زخم مُلفت لأنشطة التداول واهتمام مُتزايد بالفرص السانحة المتوفرة في السوق**
- **السوق اجتذب 51,404 مستثمرين جُدداً، 73.4% منهم أجانب، لترتفع قاعدة المستثمرين إلى 903,077 مستثمراً**
- **ارتفاع قيمة التداول بنسبة 48% إلى 22.8 مليار درهم**
- **المؤشر العام يرتفع 10.3%، والقيمة السوقية ترتفع 6.4% إلى 437.4 مليار درهم**
- **45.8% حصة الأجانب من التداول و23.2% ملكيتهم من القيمة السوقية**
- **2.1 مليار درهم صافي الاستثمار الأجنبي كمحصلة شراء**
- **المؤسسات الاستثمارية تستحوذ على 51.6% من إجمالي قيمة التداول**

دبي، 28 أبريل 2022: أعلنت شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع." اليوم عن نتائجها المالية الموحدة للربع الأول من العام الحالي المنتهي في 31 مارس 2022، حيث حققت أرباحاً صافيةً قدرها 27.5 مليون درهم بارتفاع نسبته 17% قياساً إلى أرباح الفترة المماثلة من العام 2021 والبالغة 23.4 مليون درهم.

وقد ارتفع إجمالي الإيرادات الموحدة للشركة بنسبة 7% إلى 78.6 مليون درهم خلال الربع الأول من العام 2022، وذلك في مقابل إيرادات قدرها 73.4 مليون درهم خلال الربع الأول من العام 2021. وتوزعت الإيرادات بواقع 55.9 مليون درهم من العمليات التشغيلية و 22.7 مليون درهم من الاستثمارات وغيرها. وبلغت النفقات التشغيلية 51.1 مليون درهم مقابل 50 مليون درهم.

وتعليقاً على أبرز تطورات الربع الأول 2022، قال سعادة هلال المري، رئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع.": "اكتسبت أنشطة التداول في سوق دبي المالي مزيداً من الزخم خلال الربع الأول من العام 2022، مُعززةً مسارها الإيجابي المُلفت في الربع السابق والذي أعقب الإعلان عن استراتيجية طموحة لتطوير الأسواق المالية في دبي وتكريس مكانة الإمارة كمركز مالي عالمي بما يتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة."

وأضاف سعادة هلال المري: "تبعاً لذلك، ارتفعت قيمة التداول بنسبة 48% إلى 22.8 مليار درهم خلال الربع الأول مقابل 15.4 مليار درهم في الربع المماثل من العام الماضي، كما سجل المؤشر العام ارتفاعاً نسبته 10.3%، وارتفعت القيمة السوقية إلى 437.4 مليار درهم بزيادة نسبتها 6.4% قياساً إلى مستواها في نهاية العام 2021. وحافظ المستثمرون الأجانب على حضورهم الملفت في السوق واستحوذوا على 45.8% من قيمة تداولاته خلال الربع الأول بصافي استثمار 2.1 مليار درهم كمحصلة شراء، وبلغت نسبة ملكيتهم 23.2% من إجمالي القيمة السوقية بنهاية مارس 2022. وفي السياق ذاته بلغت حصة المؤسسات الاستثمارية من إجمالي قيمة التداول 51.6% بصافي استثمار 651 مليون درهم كمحصلة شراء."

وأوضح سعادة هلال المري أن السوق اجتذب 51,404 مستثمرين جُدداً خلال الربع الأول من العام الجاري، يُمثل المستثمرون الأجانب 73.4% منهم، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المستثمرين المسجلين في السوق بنهاية مارس 2022 إلى 903,077 مستثمراً ينتمون إلى 209 جنسيات، الأمر الذي يعكس جاذبيته المتواصلة للمستثمرين واهتمامهم المتزايد بالفرص السانحة التي يوفرها سواء من خلال التداول أو المشاركة في الاكتتابات العامة."

واختتم سعادة هلال المري بالقول: "مضى السوق قُدماً خلال الربع الأول من العام 2022 في تنفيذ خططه الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ مكانته كبوابة رئيسية للاستثمار، إذ يُعد حالياً من بين أكثر الأسواق الإقليمية توفيراً لمنتجات مالية متنوعة بما في ذلك الأسهم وعقود الأسهم المستقبلية والصكوك والسندات وصناديق الاستثمار العقاري وصناديق المؤشرات المتداولة وغيرها. ويتحرك السوق بقوة نحو توسعة نطاق تلك الفرص وجذب شركات رائدة من قطاعات اقتصادية متنوعة لتنفيذ طروحات

عامة وإدراجات في السوق وكذلك إضافة المزيد من المنتجات في المرحلة المقبلة. وعلاوة على ذلك فقد قطعت جهودنا في مجال التحول الرقمي أشواطاً عديدة من خلال التوسع في الخدمات الخاصة بتسهيل وصول المستثمرين إلى السوق وإصدار أرقام المستثمر أو المشاركة في الاكتتابات العامة سواء من خلال القنوات الإلكترونية الخاصة بسوق دبي المالي أو تلك الخاصة بشركاء الأعمال من شركات وساطة ومؤسسات مالية ومصرفية وغيرهم."

-انتهى-

نبذة عن شركة سوق دبي المالي: أصبحت شركة سوق دبي المالي شركة مساهمة عامة بعد عملية طرح 1.6 مليار سهم بقيمة درهم واحد للسهم في اكتتاب أولي بتاريخ 12 نوفمبر 2006، وتمثل النسبة التي طرحت للاكتتاب 20% من إجمالي رأس المال المدفوع للسوق البالغ 8 مليارات درهم. وتمتلك حكومة دبي 80% من رأسمال الشركة بعد طرحها للاكتتاب العام وتمثل الحكومة في هذه الحصة شركة بورصة دبي المحدودة. وتم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق في 7 مارس 2007 برمز تداول **DFM**"". ويعتبر سوق دبي المالي أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي منذ العام 2007، وهو يعد سوقاً ثانوياً لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 26 مارس من العام 2000. **www.dfm.ae**

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
عاطف فتحي
نائب الرئيس-مدير الإعلام والعلاقات العامة
هاتف :+971 4 3055334
البريد الالكترونيafathy@dfm.ae